



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	لوحى داخل الجزائر المقسوم مورثاتيا	الانطلاقة مطوي
الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
2 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	150 دج	100 دج	
الهاتف : 15 • 18 • 65 الى 17 حج 30 - 9200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الانضمام		

لنسخ النسخة الاصلية 250 دج لنسخ النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لنسخ العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . واسلم الفهارس
مجانيا للمشاركين . المطلوب منهم ارسال لثلاث الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج لنسخ
النشر على اساس 20 دج للسلك .

فهرس

اتفاقيات دولية

بيئ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية والجمهورية العربية السورية، الموقعة
بدمشق في 2 شعبان عام 1404 الموافق 2 مايو
سنة 1984.

مرسوم رقم 85 - 26 مؤرخ في 19 جمادى الاولى
عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن
المصادقة على اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة

فهرس (تابع)

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 27 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك لمهندسى الدولة بوزارة التجارة. I48

مرسوم رقم 85 - 28 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك لمهندسى التطبيق بوزارة التجارة. I48

مرسوم رقم 85 - 29 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك للتقنيين السامين بوزارة التجارة. I49

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 26 محرم عام 1405 الموافق 21 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تعيين رئيس قسم شؤون الفلاحة والري والبيئة برئاسة الجمهورية (استدراك). I50

مرسوم مؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 31 يناير سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام نائب مدير برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة). I51

مرسومان مؤرخان في 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمنان تعيين قاضيين. I51

مرسوم مؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة العمومية للاشغال العمومية بتسنطينة. I51

مرسوم مؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لشركة الدراسات وانجاز الاعمال الفنية بتلمسان. I51

مرسوم مؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لمختبر الاشغال العمومية في شرق البلاد. I51

مرسوم مؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لمختبر الاشغال العمومية في جنوب البلاد. I51

قرارات، مقررات، مناشير

الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 18 و 21 و 27 رمضان و 8 و 10 و 12 شوال عام 1404 الموافق 18 و 21 و 27 يونيو و 7 و 9 و 11 يوليو سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين. I52

قرارات مؤرخة في 13 محرم و 20 صفر عام 1405 الموافق 8 أكتوبر و 14 نوفمبر سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المترجمين. I57

وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 29 ديسمبر سنة 1984 يتضمن ادماج مهندس للدولة في اطار الموظفين المدنيين المماثلين بوزارة الدفاع الوطني. I57

وزارة المالية

مقرر مؤرخ في 25 ربيع الاول عام 1405 الموافق 18 ديسمبر سنة 1984 يعتمد مؤقتا مساحا للاراضي قصد اعداد وثائق لمسح الاراضي. I58

فهرس (تابع)

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985 يتعلق بتكوين اللجان المتساوية الاعضاء لدى وزارة الشؤون الخارجية. 158

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الاول عام 1405 الموافق 18 ديسمبر سنة 1984 يتضمن الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة التعاضدية العامة للامن الوطني. 162

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 9 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 06 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ايليزي والمتضمنة انشاء المقاقلة الولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة في ولاية ايليزي. 164

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 12 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ايليزي والمتضمنة انشاء المقاقلة الولائية للتوزيع بالتفصيل (أسواق ايليزي). 165

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 42 المؤرخة في 20 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في

تيارت والمتضمنة انشاء المقاقلة الولائية لصيانة الطرق في ولاية تيارت. 166

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سطيف والمتضمنة انشاء المقاقلة الولائية للهياكل الاساسية وأشغال الطرق في ولاية برج بوعرييج. 167

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 14 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 31 المؤرخة في 25 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تيارت والمتضمنة انشاء المقاقلة الولائية لأشغال الطرق في ولاية تيسمسيلت. 168

وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

قرار مؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 23 يناير سنة 1985 يتضمن تحديد تاريخ وتنظيم الانتخابات قصد تعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة ببعض أسلاك موظفي الادارة المركزية. 170

وزارة التعمير والبناء والاسكان

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 15 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء امتحان مهني للالتحاق بسلك مهندسي الدولة في وزارة التعمير والبناء والاسكان. 171

اتفاقيات دولية

اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

الجمهورية العربية السورية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية السورية،

— تأكيداً للروابط الاخوية القائمة بين البلدين الشقيقين،

— وتحقيقاً للأهداف المشتركة لكلا البلدين،

— ورغبة منهما في توطيد وتطوير العلاقات

بينهما في كافة المجالات، ولاسيما في ميادين التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني،

فقد اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى

تشكل لجنة مشتركة جزائرية - سورية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني تسمى فيما بعد «اللجنة المشتركة».

المادة الثانية

تحدد المهام الرئيسية للجنة المشتركة بما يلي :

1 - المراجعة والمتابعة المنتظمة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة أو التي سيتم توقيعها بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني بين البلدين.

2 - البحث عن جميع الامكانيات الجديدة وتحديد الاتجاهات ووضع البرامج المراد اتباعها من أجل تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني بين البلدين.

مرسوم رقم 85 - 26 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن المصادقة على اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية، الموقعة بدمشق في 2 شعبان عام 1404 الموافق 2 مايو سنة 1984.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

— وبعد الاطلاع على اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية، الموقعة بدمشق في 2 شعبان عام 1404 الموافق 2 مايو سنة 1984،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية الموقعة بدمشق في 2 شعبان عام 1404 الموافق 2 مايو سنة 1984، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

المادة السابعة

يمكن للجنة المشتركة أن تشكل لجانا فرعية ومجموعات عمل دائمة أو مؤقتة لانجاز بعض المهام المحددة فى اطار خطة عمل اللجنة المشتركة وتخضع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية ومجموعات العمل لمصادقة اللجنة المشتركة.

المادة الثامنة

يتم تحضير مشروع جدول أعمال كل دورة بتبادل الاقتراحات بالطرق الدبلوماسية على أن تقدم قبل تاريخ انعقاد الدورة بوقت كاف. ويصادق عليه يوم افتتاح الدورة المذكورة.

المادة التاسعة

يجرى اعداد محاضر اجتماعات اللجنة المشتركة واللجان الفرعية ومجموعات العمل باللغة العربية.

المادة العاشرة

يتحمل البلد المضيف نفقات الاقامة أثناء انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة واجهزتها الدائمة والمؤقتة ويتحمل البلد الموفد نفقات السفر لممثليه.

المادة الحادية عشرة

يسرى مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى تعديلها جزئيا أو كليا كتابيا قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء سريانها.

المادة الثانية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعها، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية فى دمشق بتاريخ 2 شعبان عام 1404 الموافق 2 مايو سنة 1984.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عن حكومة الجمهورية العربية السورية

الدكتور كمال شرفى

وزير الدولة لشؤون

التخطيط

مصطفى بن عمرو

نائب وزير مكلف

بالميزانية بوزارة المالية

3 - وضع التوصيات الضرورية الهادفة لتوسيع علاقات التعاون الاقتصادى والثقافى والعلمى والفنى بين البلدين بصورة مستمرة.

4 - تسهيل تبادل المعلومات والوثائق وتنظيم المشاورات الثنائية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية ذات الاهتمام المشترك.

المادة الثالثة

تمارس اللجنة مهامها فى المجالات التالية :

أ - التعاون الاقتصادى، ويشمل ميدان الزراعة والصناعة والطاقة والانشاءات العامة (الاشغال العمومية) والتجارة والصيد البحرى والنقل والمواصلات والشؤون المالية والمصرفية.

ب - التعاون الثقافى، ويشمل ميدان الاعلام والتعليم العالى والتربية والثقافة والشبيبة والرياضة.

ج - التعاون العلمى والفنى، ويشمل البحث العلمى وتبادل الخبرات وتدريب الكوادر.

د - التعاون فى مجال الصحة العامة.

هـ - التعاون السياحى.

المادة الرابعة

تتألف اللجنة المشتركة من وفد عن كل بلد برئاسة وزير أو نائب وزير وعضوية ممثلين معينين من قبل حكومتهم حسب المواضيع المدرجة فى جدول أعمال كل دورة من دورات اللجنة المشتركة.

المادة الخامسة

تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة فى السنة بالتناوب فى الجزائر ودمشق، ويمكن عقد دورة استثنائية بناء على طلب أحد الطرفين وبموافقة الطرف الآخر.

المادة السادسة

تكون قرارات اللجنة وتوصياتها مصاغة فى شكل اتفاقيات أو بروتوكولات أو تبادل وسائل أو محاضر.

مراسيم تنظيمية

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يحدث بوزارة التجارة سلك لمهندسى الدولة، يخضع لاحكام المرسوم رقم 68 - 210 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير التجارة، تسيير سلك مهندسى الدولة.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 28 مؤرخ فى 19 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك لمهندسى التطبيق بوزارة التجارة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966

مرسوم رقم 85 - 27 مؤرخ فى 19 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك لمهندسى الدولة بوزارة التجارة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمعددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 210 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بالاحكام الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسى الدولة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978
والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما
المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك
الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين
المتمرنين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في
10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973
والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر
رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389
الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،
المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 205 المؤرخ في
20 ذى الحجة عام 1399 الموافق 10 نوفمبر سنة 1979
والمعلق بالادماج الاستثنائى لبعض الاعوان
المتعاقدين والمؤقتين العاملين فى الادارات العمومية
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات
الطابع الادارى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 114 المؤرخ في
3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981
الذى يعدل المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 2
يونيو سنة 1966 والمعلق بتحرير ونشر بعض
القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى
تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في
3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981

والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة
العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك
الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين
المتمرنين، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 211 المؤرخ في
3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968
والمعلق بالاحكام الاساسية المشتركة المطبقة على
مهندسى التطبيق،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدد بوزارة التجارة سلك
لمهندسى التطبيق، يخضع لاحكام المرسوم رقم
68 - 211 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المذكور
اعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير التجارة، تسيير سلك
لمهندسى التطبيق.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 جمادى الاولى عام 1405
الموافق 9 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 29 مؤرخ فى 19 جمادى الاولى
عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 يتضمن
احداث سلك للتقنيين السامين فى وزارة
التجارة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

المادة 4 : تحدد الزيادة الاستدلالية المرتبطة بالوظيفتين النوعيتين المنصوص عليهما في المادة 3 أعلاه حسب ما يأتي :

- رئيس الفرع التربوي : 50 نقطة،
- رئيس الفرع التقني : 40 نقطة.

المادة 5 : يمكن أن يعين في الوظيفتين النوعيتين المذكورتين في المادة 3 أعلاه التقنيون السامون الذين قضوا 4 سنوات خدمة فعلية.

المادة 6 : خلافا لاحكام المادة السابقة وحتى 31 ديسمبر سنة 1985 يعين انتقالا في الوظيفتين النوعيتين المذكورتين التقنيون السامون التابعون لقطاع التجارة الذين قضوا سنتين (2) على الاقل خدمة فعلية في سلكهم.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

والمتمضمم اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 264 المؤرخ في 3 رجب عام 1403 الموافق 16 أبريل سنة 1983 والمتعلق بالاحكام القانونية الاساسية المشتركة التي تطبق على التقنيين السامين،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدث بوزارة التجارة سلك للتقنيين السامين يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 - 264 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير التجارة، تسيير سلك التقنيين السامين.

المادة 3 : عملا بالمادة 10 من الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه يمكن أن يعين التقنيون السامون التابعون لوزارة التجارة في الوظيفتين النوعيتين التاليتين :

- رئيس فرع تربوي،
- رئيس فرع تقني.

مراسيم فردية

محرم عام 1405 الموافق 24 أكتوبر سنة 1984.

الصفحة 1806 - العمود الاول - السطر 15،

بدلا من : كمال حجيات.

يقرأ : كامل حجيات.

(الباقى بدون تغيير)

مرسوم مؤرخ في 26 محرم عام 1405 الموافق 21 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تعيين رئيس قسم شؤون الفلاحة والرى والبيئة برئاسة الجمهورية (استدراك).

الجريدة الرسمية العدد 51 الصادر بتاريخ 29

مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لشركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية بتلمسان.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد عبد المجيد شىالى، مديرا عاما لشركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية بتلمسان.

مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لمختبر الأشغال العمومية فى شرق البلاد.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد محمد الشريف بلحيمر، مديرا عاما لمختبر الأشغال العمومية فى شرق البلاد.

مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام لمختبر الأشغال العمومية فى جنوب البلاد.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد أحمد سويلم، مديرا عاما لمختبر الأشغال العمومية فى جنوب البلاد.

مرسوم مؤرخ فى 10 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 31 يناير سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير برئاسة الجمهورية (الأمانة العامة للحكومة).

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 31 يناير سنة 1985 تنهى مهام السيد عبد القادر شاوشى، بصفته نائب مدير برئاسة الجمهورية (الأمانة العامة للحكومة) لتكليفه بمهام أخرى.

مرسومان مؤرخان فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمنان تعيين قاضيين.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد بوعلام بن اسماعيل، قاضيا بمحكمة عين الاربعاء.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد الشريف طالب أحسن، قاضيا بمحكمة عين ولمان.

مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة العمومية للأشغال العمومية بقسنطينة.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 11 جمادى الأولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يعين السيد بلقاسم مقداد، مديرا عاما للمؤسسة العمومية للأشغال العمومية بقسنطينة.

قرارات، مقررات، مناشير

الوزارة الأولى

السيد رشيد حاج الغزيب في سلك المتصرفين
ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

ويرتب المعنى في الدرجة الثانية، الرقم
الاستدلالي 370 ويحتفظ في التاريخ المذكور أعلاه
بأقدمية قدرها سنة وشهر.

لا يكون لاحكام هذا القرار أثر رجعي مالى لما
قبل أول يونيو سنة 1982.

قرارات مؤرخة في 18 و 21 و 27 رمضان و 8 و 10 و
12 شوال عام 1404 الموافق 18 و 21 و 27 يونيو و 7 و
9 و 11 يوليو سنة 1984 تتضمن حركة في سلك
المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام
1404 الموافق 18 يونيو سنة 1984، يرقى السيد
مصطفى بوعيسى، المتصرف مع الدرجة الثالثة،
الرقم الاستدلالي 370، ابتداء من أول يونيو سنة 1987
الى الدرجة التاسعة، الرقم الاستدلالي 520، ابتداء
من أول ديسمبر سنة 1983، ضمن الشروط الآتية :

— مع الدرجة الثالثة، الرقم الاستدلالي 370،
ابتداء من أول يونيو سنة 1987، الى الدرجة الرابعة،
الرقم الاستدلالي 395، ابتداء من أول ديسمبر سنة
1969،

— الى الدرجة الخامسة، الرقم الاستدلالي 420،
ابتداء من أول ديسمبر سنة 1971،

— الى الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 445،
ابتداء من أول ديسمبر سنة 1974،

— الى الدرجة السابعة، الرقم الاستدلالي 470،
ابتداء من أول ديسمبر سنة 1977،

— الى الدرجة الثامنة، الرقم الاستدلالي 495،
ابتداء من أول ديسمبر سنة 1980،

— الى الدرجة التاسعة، الرقم الاستدلالي 520،
ابتداء من أول ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام
1404 الموافق 18 يونيو سنة 1984، يدرج ويرسم

بموجب قرار مؤرخ في 21 رمضان عام
1404 الموافق 21 يونيو سنة 1984، يعين السيد
ميلود موري، طالب بالمدرسة الوطنية للإدارة دفعة
سنة 1982، متصرفا متمرنا، بوزارة المالية ابتداء
مع تاريخ تنصيبه.

يحسب مرتب السيد ميلود موري على أساس
الرقم الاستدلالي المحصل عليه في سلكه الاصل.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404
الموافق 27 يونيو سنة 1984، يرقى السيد
الاخضر عبد السلام الملحق الاداري من الدرجة
السادسة، الرقم الاستدلالي 545، الى سلك المتصرفين
ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

يتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم
الاستدلالي المطابق لسلكه الاصل، الى أن يرسم في
سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404
الموافق 27 يونيو سنة 1984، يرقى السيد
عبد الرحمن بوقرة الملحق الاداري من الدرجة
السادسة، الرقم الاستدلالي 345، الى سلك المتصرفين
ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

370، ابتداء من 5 مايو سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد عمار بن عياد متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد امحمد هواري متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد محمد سحايلى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد الكامل اوصديق متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد محمد السعيد قعوار متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد محمود مزناار متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعليم العالي، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

يتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي المطابق لسلكه الاصلى الى أن يرسم في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404 الموافق 27 يونيو سنة 1984، يرقى السيد جمعى هبال، الملحق الادارى من الدرجة السابعة، الرقم الاستدلالي 370، الى سلك المتصرفين ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

يتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي المطابق لسلكه الاصلى الى أن يرسم في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404 الموافق 27 يونيو سنة 1984، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 15 يونيو سنة 1983 المتعلقة بتعيين الأنسة صبيحة بلحاج متصرفة متمرنة كالتالى :

تعيين الأنسة صبيحة بلحاج متصرفة متمرنة ، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من أول ديسمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404 الموافق 27 يونيو سنة 1984، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 14 أبريل سنة 1984 كالتالى :

يعين السيد توفيق أوشبرة، متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295 بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من 15 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 27 رمضان عام 1404 الموافق 27 يونيو سنة 1984، وتطبيقا لأحكام المادة 149 من الامر رقم 74 - 103 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 1974، المتضمن قانون الخدمة الوطنية، يرقى السيد عبد القادر تزرورت، المتصرف المرسوم فى الدرجة الثانية، الرقم الاستدلالي 345، الى الدرجة الثالثة بعنوان مدة الخدمة الوطنية، الرقم الاستدلالي

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين الأنسة نورة بوعزوز متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 16 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد حفناوى فلياشى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 10 يناير سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد رشيد محيى الدين متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين الأنسة فريدة سليمانى متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 12 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد عيسى فاسى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 12 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين الأنسة صليحة قرجانى متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 11 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد الاخضر حدباوى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من 26 سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد محمد بوعبد الله متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد خالد بلعربى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد السعيد لونيس متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين الأنسة فاطمة يونس بوعصيدة متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد محمد موسى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من 10 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعيين السيد صحراوى عزيزى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعمير والبناء والسكان، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد ليلي مرابط، زوجة سعيود، متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد صندوق الاسود متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعليم العالى، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعين الآنسة فاطمة الزهراء شعيب متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295 بوزارة الصحة العمومية، ابتداء من 9 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد كمال ربيعة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد البشير عجايبة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من 22 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعين الآنسة دليلة بلقاسم متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد عبد العزيز باعلى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد بومدين كسور متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد عبد الله آيت أعراب متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشؤون الدينية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 تعين السيدة مليكة يادادين متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعليم العالى، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد على بوناب متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشؤون الدينية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد محمد الصالح حوامدى متصرفا متمرنا الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشؤون الدينية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يعين السيد عبد الباقي زموري متصرفا. متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يدرج ويرسم السيد النذير علون، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثانية، الرقم الاستدلالي 345، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 11 يوما.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالى لما قبل 5 أبريل سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يدرج ويرسم السيد عبد الحليم بايسقى، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثالثة، الرقم الاستدلالي 370، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنتان وشهران.

يستمر المعنى في تقاضى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي 400، المطابق لسلكه الاصلى، حتى يحصل عليه عن طريق الترقية العادية.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يرسم السيد بوسيف بن ناقي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، ترسم السيدة هدة ناجى، زوجة شنان في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 16 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يرسم السيد عبد العزيز قويدر في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 10 أبريل سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يرسم السيد أحمد صائم في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 13 يوليو سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، ترسم الأنسة مريم سطوف في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يرسم السيد محمد الصالح سوفي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 21 يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1404 الموافق 9 يوليو سنة 1984، تقبل استقالة السيد جعفر أمقران المتصرف المرسم ابتداء من أول أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1404 الموافق 9 يوليو سنة 1984 تقبل استقالة السيدة فوزية بطل، زوجة آيت عمرو، من سلك المتصرفين ابتداء من أول فبراير سنة 1983.

يوليو سنة 1980 والى الدرجة الثامنة، الرقم الاستدلالي 495، ابتداء من أول يوليو سنة 1983، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1983 بأقدمية قدرها 8 أشهر.

قرارات مؤرخة في 13 محرم و 20 صفر عام 1405 الموافق 8 أكتوبر و 14 نوفمبر سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المترجمين.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة أنيسة توشى في سلك المترجمين وترتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320 من السلم 13، ابتداء من 4 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يعين السيد يوسف عراب مترجما متمرنا، الرقم الاستدلالي 295 من السلم 13، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من 7 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 20 صفر عام 1405 الموافق 14 نوفمبر سنة 1984 تعين الأنسة عائشة خالدي مترجمة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295 من السلم 13، بوزارة الاعلام، ابتداء من 7 غشت سنة 1984.

وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 29 ديسمبر سنة 1984 يتضمن ادماج مهندس للدولة في اطار الموظفين المدنيين المماثلين بوزارة الدفاع الوطني.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 29 ديسمبر سنة 1984، يدمج السيد عمران حداق مهندس الدولة في الرتبة

بموجب قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1404 الموافق 9 يوليو سنة 1984، تقبل استقالة السيد محفوظ بوصبيعة، المتصرف المرسم، ابتداء من أول نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1404 الموافق 9 يوليو سنة 1984، تقبل استقالة السيد مصطفى تينغوارت المتصرف المتمرن، ابتداء من 29 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1404 الموافق 9 يوليو سنة 1984، يشطب اسم السيد عمرو بن مالك من سلك المتصرفين، ابتداء من 19 يوليو سنة 1983 تاريخ وفاته.

بموجب قرار مؤرخ في 12 شوال عام 1404 الموافق 11 يوليو سنة 1984، يرقى السيد صالح عبادة، الى الدرجة العاشرة، من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 545، ابتداء من 4 يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 12 شوال عام 1404 الموافق 11 يوليو سنة 1984، يرقى السيد الوناس أمالو، الى الدرجة العاشرة، من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 545، ابتداء من 30 أبريل سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 12 شوال عام 1404 الموافق 11 يوليو سنة 1984، يرقى السيد محمد كمال العلمي الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 520، ابتداء من 30 يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 12 شوال عام 1404 الموافق 11 يوليو سنة 1984، يرقى السيد الجيلالي صنصال، الى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 470، ابتداء من أول

1 - ممثلو الإدارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

- السادة : - سليم بن خليل،
- بن يوسف بابا على،
- محمد عبده عبد الدائم،
- عبد الحميد بوركي.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

- السادة : - عبد الحميد شريخي،
- الشاذلي بن حديد،
- مختار رقيق،
- عبد القادر طفارة،
- أحمد عامر.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

- السادة : - محمد الشريف مخالفة،
- عائشة هنية سميشي،
- نور الديق أمير،
- عبد السلام بدران،
- عيسى خالف.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

- السادة : - عمر بن شهيدة،
- مختار شوشان،
- محمد سعيد قرابة،
- محمد عباد،
- بن سعيد غرار.

ثانيا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلك ملحقي الشؤون الخارجية، كما يأتي :

1 - ممثلو الإدارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

- السادة : - سليم بن خليل،
- الميهوب ميهوبي،

في الدرجة الرابعة، الرقم الاستدلالي 425 من السلم
I4، في إطار الموظفين المدنيين المماثلين بوزارة
الدفاع الوطني ابتداء من أول يناير سنة 1985

ينتسب السيد عمران حداق، الى الصندوق
العسكري للضمان الاجتماعي والاحتياط والصندوق
العسكري للمعاشات.

وزارة المالية

مقرر مؤرخ في 25 ربيع الاول عام 1405 الموافق 18
ديسمبر سنة 1984 يعتمد مؤقتا مساحا للاراضي
قصد اعداد وثائق لمسح الاراضي.

بموجب مقرر مؤرخ في 25 ربيع الاول عام
1405 الموافق 18 ديسمبر سنة 1984، يعتمد مؤقتا
السيد الشريف سعدان، الساكن في باتنة مدة سنة
واحدة لاعداد وثائق مسح الاراضي المذكورة في
المادتين 18 و 19 من المرسوم رقم 76 - 62 المؤرخ
في 25 مارس سنة 1976 والمتعلق باعداد مسح
الاراضي العام التي سطرت خلال ممارسة مهامه.

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 13
يناير سنة 1985 يتعلق بتكوين اللجان المتساوية
الاعضاء لدى وزارة الشؤون الخارجية.

بموجب قرار مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام
1405 الموافق 13 يناير سنة 1985، تتكون اللجان
المتساوية الاعضاء المحدثه لدى وزارة الشؤون
الخارجية حسب الآتي :

أولا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين
وكتاب الشؤون الخارجية، كما يأتي :

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - عبد الرحمن عقران،

- مصطفى عماري،

- الهاشمي سقمان،

- بوعلام جبارة.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - العربي ادريس،

- البشير خالدي،

- محمد به بلقاسم،

- جيلالي دحماني.

رابعا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة

بسلوك الكتاب الاداريين، كما يأتي :

1 - ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،

- الهادي بروري،

- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدر،

- سليم غربال،

- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - ابراهيم بايك،

- الناس فرحات،

- محمد السعيد شافع.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - زين الدين عادل،

- خديجة حماد،

- محمد شراح.

- حميد به شرشالي،

- خيرة و يقيني.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - عبد الحميد شريخي،

- داود حميد بوشوارب،

- فتحي شاوش،

- عمرو به جمعة.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - علي وشان،

- عبد العزيز شهيلي،

- مصطفى الشريف بن عياد،

- محمد مالك.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - محمد طيبي،

- رشيد آيت عبد العزيز،

- ياسين شوادرية،

- محمد قريم.

ثالثا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة

بسلوك الكتاب القنصليين في الشؤون

الخارجية، كما يأتي :

1 - ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - سليم بن خليل،

- خيرة و يقيني،

- الهادي بروري،

- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - عبد الكريم بلعربي،

- سليم غربال،

- رابح كرواز،

- حميد آيت ايدر.

خامسا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء بسلك
أعران المصالح، كما يأتي :

1 - ممثلو الإدارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - بلقاسم كحول،
- قاسي بن بلقاسم،
- رابح أوعباس.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - عبد الله لوماسيغ،
- سعيد موساوي،
- أحمد ترساتيغ.

سادسا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء
المنتخبة بسلك أعران المكتب، كما يأتي :

1 - ممثلو الإدارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - مصطفى حمدي باشا،
- محمد بوضياف،
- حسين زايدي.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - عبد الله أكلول،
- محمود ميهوب،
- بلقاسم مخلولة.

سابعا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلك سائقي السيارات من الصنف الاول
كما يأتي :

1 - ممثلو الإدارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - فرحات أحمد شواقي،
- لحسن بلوي،
- بلقاسم بياض.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - الاخضر بلخضر،
- الجيلالي بنادة،
- صالح زروالي.

ثامنا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلوك سائقي السيارات من الصنف الثاني
كما يأتي :

1 - ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - محمد طبوش،
- مولود دحمان،
- علي قوراري.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - عبد الحميد رزيق،
- علي تريفى،
- أحمد عطار.

تاسعا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلوك الاعوان الضاربين على الآلة الكاتبة
كما يأتي :

1 - ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - مسعود دعاس،
- بن مرسل جبالى،
- أعمار سرغيني.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السيدات : - خيرة بلحاج،
- سميدة عينم،
- نادية شملان.

عاشرا - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلوك الاعوان الاداريين والمختزليين
الضاربين على الآلة الكاتبة، كما يأتي :

1 - ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - خيرة و يقيني،
- الهادي بروري،
- داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : - حميد آيت ايدير،
- سليم غربال،
- أحمد شواقي.

2 - ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : - الطاهر ايقى،
- عبد الله الشيخ،
- محمد الطاهر قسوم.

وسائقى السيارات من الصنفين الاول والثانى،
والاعوان الضاربين على الآلة الكاتبة والاعوان
الاداريين والمختزلين الضاربين على الآلة الكاتبة
والعمال المهنيين من الاصناف الاول والثانى
والثالث.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 25 ربيع الاول عام
1405 الموافق 18 ديسمبر سنة 1984 يتضمن
الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة التعاضدية
العامة للامن الوطنى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 77 — 5 المؤرخ فى أول
ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977
والمتضمن تنظيم اليانصيب،

— وبمقتضى القرار المؤرخ فى 8 محرم عام
1397 الموافق 29 ديسمبر سنة 1977 والمتعلق بتنظيم
احكام الامر رقم 77 — 5 المؤرخ فى 19 فبراير سنة
1977 والمتضمن تنظيم اليانصيب،

— وبناء على طلب التعاضدية العامة للامن
الوطنى المؤرخ فى 22 أكتوبر سنة 1984،

— وبناء على اقتراح المدير العام للتنظيم
والشؤون العامة والتلخيص بوزارة الداخلية
والجماعات المحلية،

يقران ما يلى :

المادة الاولى : يرخص للتعاضدية العامة للامن
الوطنى بتنظيم يانصيب يبلغ رأسماله الاسمى
I.200.000 دج

المادة 2 : يخصص ايراد اليانصيب كاملا
لفائدة الخدمات الاجتماعية التى تقوم بها
التعاضدية العامة للامن الوطنى فقط، على أن يثبت
ذلك قانونيا.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : — بلقاسم شعبة،
— صدوق بوزيد،
— نورية جفال.

حادى عشر — تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء
المختصة بسلك العمال المهنيين من
الصنف الاول والثانى والثالث،
كما يأتى :

1 — ممثلو الادارة :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : — خيرة ويقىنى،
— الهادى برورى،
— داود حميد بوشوارب.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : — حميد آيت ايدير،
— سليم غربال،
— أحمد شواقى.

2 — ممثلو الموظفين المنتخبون :

(أ) الاعضاء الدائمون :

السادة : — عبد الرحمن عمراوى،
— عزيز زرولو،
— ميلود باحميد.

(ب) الاعضاء الاضافيون :

السادة : — موسى بومليط،
— محمد قرقاش،
— عمار رحامنة.

يعين السيد سليم بن خليل، رئيسا للجان
المتساوية الاعضاء المختصة بأسلاك الوزراء
المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية
والملحقين والكتاب القنصليين للشؤون الخارجية
والكتاب الاداريين وأعوان المصلحة وأعوان المكتب

وتلغى فوراً كل ورقة غير مبيعة يكون رقمها رابعا، ثم يجرى سحب متعاقب حتى تصيب القرعة حامل الورقة المبيعة.

المادة 9 : لا يرخّص بأى تغيير لتاريخ السحب.

المادة 10 : يجب أن تكون الأرقام الرابعة والجوائز المطابقة لها وكذلك مهلة سحب تلك الجوائز من قبل الرابحين موضوع إشهار يتم خلال 48 ساعة، عن طريق الإعلان الملصق فى مقر المؤسسة المستفيدة وفى مكان السحب، والنشر فى جريدة يومية وطنية.

المادة 11 : يتولى المراقبة نائب مدير المراقبة والتنظيم والإدارة المحلية، ممثلاً لوزير الداخلية والجماعات المحلية وأمين الخزينة لولاية الجزائر، ممثلاً لوزير المالية والسيد محمد الحاج أرزقى، ممثلاً للمجموعة المستفيدة.

وتتحقق هذه اللجنة من السير السليم لجميع العمليات المرتبطة باليانصيب.

المادة 12 : يرسل تقرير عام عن سير اليانصيب بعد شهرين من السحب إلى المديرية العامة للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية،

ويشتمل هذا التقرير الموقع من قبل أعضاء لجنة المراقبة على ما يأتى :

- نموذج الأوراق،
- عدد الأوراق المعروضة للبيع،
- كشف الأوراق غير المبيعة،
- عدد الأوراق المبيعة،
- سعر الورقة،
- الأيراد الإجمالى للبيع،
- مصاريف تنظيم اليانصيب،
- النسبة المئوية لمصاريف التنظيم من رأس المال الإصدار،

المادة 3 : يجب ألا تتجاوز، بأى حال، مصاريف تنظيم اليانصيب وشراء الجوائز، خمسة عشر فى المائة (15٪) من رأس المال الإصدار.

المادة 4 : يجب أن تحتوى الأوراق المعروضة للبيع على ما يلى :

- رقم الورقة،
- تاريخ هذا القرار،
- تاريخ السحب وساعته ومكانه،
- مقر المجموعة المستفيدة،
- سعر الورقة،
- مبلغ رأس المال الإصدار المرخص به،
- عداد الجوائز، وتعيين الجوائز الرئيسية فيها،

- الزام الرابحين بسحب جوائزهم خلال خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ السحب.

وتصبح الجوائز غير المطالب بها فى نهاية المهلة، حقا مكتسبا للتعاضدية بحكم القانون.

المادة 5 : يمكن بيع الأوراق عن طريق التجول والإيداع والعرض للبيع عبر التراب الوطنى. ولا يمكن بأية حال زيادة سعرها. ولا يمكن أن تسلم كهدية مرافقة لاية بضاعة تباع.

ويمنع البيع فى المنازل.

المادة 6 : ينهى بيع الأوراق قبل ثمانية (8) أيام على الأقل من تاريخ السحب. وتجمع الأوراق غير المبيعة فى مقر المجموعة قبل السحب، ويوضع بيان عنها لهذا الغرض.

المادة 7 : يجب أن يدفع إيراد بيع الأوراق قبل السحب إلى خزينة ولاية الجزائر.

ولا يمكن سحب أى مبلغ قبل سحب الجوائز أو بدون تأشيرة رئيس لجنة المراقبة.

المادة 8 : لليانصيب سحب وحيد وعلنى يوم الخميس 30 مايو سنة 1985 بالمسرح الجهوى لوهـران، على الساعة التاسعة مساء.

- الايراد الصافي لليانصيب،
- الاستعمال المفصل للايراد الصافي
لليانصيب،

- محضر السحب،

- قائمة الجوائز التي لم يسحبها الربحون
خلال المهلة المقررة وأصبحت حقا مكتسبا بحكم
القانون للتعاضدية نتيجة لذلك،
- الاشهار المنظم.

المادة 13: يترتب على عدم مراعاة أحد الشروط
المفروضة أعلاه، سحب الرخصة بحكم القانون دون
الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.

المادة 14: يكلف المدير العام للامن الوطني
والمدير العام للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص
بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، كل فيما
يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 ربيع الاول عام 1405
الموافق 18 ديسمبر سنة 1984.

عن وزير الداخلية	عن وزير المالية
والجماعات المحلية	الامين العام
الامين العام	محمد طرباش
عبد العزيز مضوى	

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام
1405 الموافق 9 يناير سنة 1985 ياذن بتنفيذ
المداولة رقم 06 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في
ايليزي والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية
لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة
والصيانة في ولاية ايليزي.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير التجارة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969،
المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14
ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980
والمعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس
الحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في
29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي
يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما
في قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4
جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983
الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية
وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في
17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983
والمضمن تشكييل المجلس التنفيذي في الولاية
وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 06 المؤرخة في 26
ديسمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في ايليزي،
يقرر ان مايلي:

المادة الاولى: يؤذن بتنفيذ المداولة رقم
06 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن
المجلس الشعبي الولائي في ايليزي والمتعلقة بانشاء
مقاولات ولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات
حفظ الصحة والصيانة.

المادة 2: تسمى المقاولات المذكورة في المادة
الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع المواد الغذائية
ومنتجات حفظ الصحة والصيانة في ولاية ايليزي»
وتدعى في صلب النص «المقاولات».

المادة 3: يكون مقر المقاولات في مدينة
ايليزي ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 12 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ايليزي والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للتوزيع بالتفصيل (أسواق ايليزي).

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير التجارة،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكييل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 05 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ايليزي،

يقرر ان مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن

الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية ايليزي ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية ايليزي بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 9 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمّد يعلى

عن وزير التجارة
الامين العام
ميراد مدلسي

المادة 9 : يكلف والى ولاية ايليزى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 12 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
عن وزير التجارة
الامين العام
محمد يعلى
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 21 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 42 المؤرخة فى 20 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لصيانة الطرق فى ولاية تيارت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الاشغال العمومية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969،
المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 385 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الهياكل الاساسية القاعدية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

المجلس الشعبى الولائى فى ايليزى والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للتوزيع بالتفصيل.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله التوزيع بالتفصيل فى ولاية ايليزى» (أسواق ايليزى) وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة ايليزى ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : بعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع مختلف المواد بالتفصيل.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية ايليزى ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 42 المؤرخة فى 20 سبتمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 42 المؤرخة فى 20 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية تكلف بصيانة الطرق.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة صيانة الطرق فى ولاية تيارت» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى مدينة تيارت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، انجاز اشغال صيانة الطرق.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيارت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيارت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 21 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية وزير الاشغال العمومية
والجماعات المحلية أحمد بن فريحة
محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 21 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة فى 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتضمنة انشاء المقالة الولائية للهياكل الاساسية واشغال الطرق فى ولاية برج بوعرييج.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الاشغال العمومية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتم والمضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية برج بوعريريج ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية برج بوعريريج بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 13 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية وزير الاشغال العمومية
والجماعات المحلية احمد بن فريجة

محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 22 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 14 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 31 المؤرخة في 25 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في تيارت والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لاشغال الطرق في ولاية تيسمسيلت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الاشغال العمومية

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الهياكل الاساسية القاعدية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 13 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في سطيف،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في سطيف والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للهياكل الاساسية واشغال الطرق.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله الهياكل الاساسية واشغال الطرق في ولاية برج بوعريريج وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في مدينة برج بوعريريج ويمكن نقله الى أى مكان اخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، انجاز اشغال الطرق.

والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال الطرق.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيسمسيلت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق مستلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيسمسيلت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 14 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
أحمد بن فريجة
محمد يعلى

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الهياكل الاساسية القاعدية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكييل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 31 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 31 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لاشغال الطرق.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله اشغال الطرق فى ولاية تيسمسيلت» وتدعى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة تيسمسيلت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة

وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

قرار مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 23 يناير سنة 1985 يتضمن تحديد تاريخ وتنظيم الانتخابات قصد تعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة ببعض أسلاك موظفي الادارة المركزية.

ان وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

— بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها، لاسيما المادة 4 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد كفاءات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1402 الموافق 22 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء لجان متساوية الاعضاء مختصة ببعض أسلاك الموظفين التابعين لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 الذي يحدد عدد الاعضاء في اللجان المتساوية الاعضاء،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يحدد يوم 11 مارس سنة 1985 لاجراء الانتخابات قصد تعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك الموظفين العاملين بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، التالية :

1 - الملحقون الاداريون،

2 - الكتاب الاداريون،

3 - الاعوان الاداريون،

4 - الاعوان الضاربون على الآلة الكتابة،

5 - أعوان المكاتب،

6 - سائقو السيارات من الصنف الثاني،

7 - أعوان المصالح،

8 - العمال المهنيون من الصنف الاول.

المادة 2 : يحدد عدد الاعضاء الذي يمكن انتخابهم في كل لجنة متساوية الاعضاء وفقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1981 المذكور أعلاه.

المادة 3 : ترسل الترشيحات أو تودع بمديرية الادارة العامة بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية يوم 2 مارس سنة 1985 على الاكثر.

المادة 4 : يفتح مكتب مركزي للانتخاب بمديرية الادارة العامة يوم 11 مارس سنة 1985 من الساعة الثامنة والنصف صباحا الى السادسة مساء.

المادة 5 : يعين أعضاء في مكتب الانتخاب المركزي السادة التالية أسماؤهم :

— اسماعيل بابا عمرو، رئيسا،

— عبد الحميد طلحة، كاتباً،

— سليم بن يحيى، كاتباً،

— لوصيف مبارك، ممثلاً للمترشحين.

وزارة التعمير والبناء والإسكان

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 15 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء امتحان مهني للالتحاق بسلك مهندسي الدولة في وزارة التعمير والبناء والإسكان.

ان الوزير الاول،

ووزير التعمير والبناء والإسكان،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 02 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والممددة بموجبه احكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، ومجموع النصوص التي عدلته وتممته،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 210 المؤرخ في 13 صفر عام 1390 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق

المادة 6 : يشارك في الانتخاب قصد تعيين ممثل الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بسلوكهم، الموظفون العاملون أو المنتدبون.

المادة 7 : يتم الانتخاب بالمراسلة على الطريقة التالية :

يتلقى كل ناخب ورقة الانتخاب وهي في نفس الوقت قائمة المترشحين وكذلك الطرفان الواجب استعملهما.

بعد قيام الناخب بالاختيار يدخل الورقة في الطرف الابيض ثم يغلقه، ولا يحمل هذا الطرف أي أثر خارجي.

ثم يدخل الطرف الابيض بدوره في ظرف ثاني يكتب عليه اسم الناخب ولقبه وصفته وتوقيعه.

يجب أن يصل هذا الانتخاب بالمراسلة الى المكتب المركزي للانتخاب المذكور أعلاه، قبل قفل عملية الانتخاب يوم 11 مارس سنة 1958.

المادة 8 : تجري عمليات الفرز بالمكتب المركزي للانتخاب.

المادة 9 : يتشكل المكتب المركزي للانتخاب من رئيس وكاتب ومندوب عن قائمة المترشحين له صفة المناضل في حزب جبهة التحرير الوطني. يقوم برئاسة المكتب المركزي للانتخاب مدير الادارة العامة.

المادة 10 : يعلن المكتب المركزي للانتخاب نتائج الفرز وتعلق قائمة المترشحين الدائمين والاضافيين في المكتب المركزي للانتخاب وفي فروعه.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 23 يناير سنة 1985.

بلقاسم نابي

القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 3 : يجب على المترشحين أن يحضروا في التاريخ والمكان اللذين يحددان في الاستدعاء لاجتياز الاختبارات الكتابية.

المادة 4 : ينحصر الامتحان المهني لمهندسي التطبيق البالغين 40 سنة على الأكثر في أول يناير مع سنة الامتحان اللذين استكملوا 8 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة في الرتبة. يؤخر حد السن الأقصى المحدد أعلاه بسنة عن كل طفل في الكفالة دون أن يتجاوز ذلك (5) سنوات ويؤخر هذا الحد إلى (10) سنوات لأعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني.

لا يخضع لشرط حد السن مهندسو التطبيق المرسومون اللذين لهم أكثر من 15 سنة خدمة فعلية وذلك طبقا للقانون المعمول به.

المادة 5 : يمنح المترشحون الاعضاء في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني زيادات في النقط طبقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 60 - 140 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 6 : يجب أن ترسل ملفات الترشيح إلى وزارة التعمير والبناء والسكان، مديرية الإدارة والتنظيم والمهن، 4 طريق المدافع الأربعة، الجزائر وتشتمل على ما يأتي :

- طلب خطي للمشاركة في الامتحان المهني،
- نسخة من شهادة الميلاد أو شهادة عائلية للحالة المدنية يقل تاريخها عن سنة،
- قرار الترسيم في سلك مهندسي التطبيق يصادق على مطابقته للأصل،
- قرار التعيين بصفة مهندس التطبيق،
- محضر التنصيب،

بأحكام القوانين الأساسية المشتركة المطبقة على مهندسي الدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعين في الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن إعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 268 المؤرخ في 12 ذى الحجة عام 1401 الموافق 10 أكتوبر سنة 1981 والمتضمن أحداث سلك لمهندسي الدولة في الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للموظيفة العمومية بالوزارة الأولى،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 ذى الحجة عام 1389 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل،

بقراران ما يلي :

المادة الأولى : يجرى لفائدة وزارة التعمير والبناء والسكان بعنوان سنة 1985 امتحان مهني للالتحاق بسلك مهندسي الدولة حسب الأحكام التي يحددها هذا القرار.

المادة 2 : يعين مركز واحد للامتحان في مدينة الجزائر خلال الأشهر الثلاثة التي تلي نشر هذا

— وعند الاقتضاء نسخة مع سجل العضوية
فى جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية
لجبهة التحرير الوطنى.

المادة 7 : ينتهى التسجيل بعد شهرين (2) مع
نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 8 : يحدد وزير التعمير والبناء
والاسكان قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة
فى الامتحان وتنشر القائمة عن طريق التعليق.

المادة 9 : عدد المناصب المطلوبة شغلها
ثمانية (8).

المادة 10 : يشتمل الامتحان المهنى على
الاختبارات التالية :

1 - الاختبارات الكتابية :

(أ) المشروع رقم 1 :

يتعلق بالمعلومات العامة فى مقابلة المعادن
والاسمنت المسلح وميكانيكا التربة ومواد البناء،
والانتاج والنقل والصنع والتركيب، المدة : 6
ساعات، المعامل 6،

(ب) المشروع رقم 2 :

تصميم مبنى أو مباني اعتمادا على عناصر
اعلامية تقدم فى تقرير كتابى، المدة : 6 ساعات
المعامل : 4،

كل نقطة تقل عن 20/6 فى المواد المذكورة
فى (أ) و (ب) يقصى صاحبها.

(ج) اللغة الوطنية :

المدة ساعة واحدة (كل نقطة تقل عن 20/4
يقصى صاحبها).

2 - الاختبارات الشفوية :

أ) عرض المشروعين I و 2، المعامل 4
(2 + 2).

(ب) - الطرق والشبكات المختلفة والتهيئة
(الطرق، الرى، الصيانة، التعمير...)، هياكل
البناء الثانوية فى البناء، المعامل 2.

— قانون الصنقات، المعامل 2.

المادة II : تضبط قائمة المترشحين الناجحين
فى الامتحان، لجنة تتكون من :

— مدير الادارة العامة فى وزارة التعمير
والبناء والاسكان - رئيساء،

— المدير العام للوظيفة العمومية أو مثله،

— مدير التكوين فى وزارة التعمير والبناء
والاسكان، أو مثله،

— نائب مدير الموظفين والنشاط الاجتماعى،

— أستاذ مستخرج،

— مهندس دولة مرسوم.

المادة 12 : يعين المترشحون الناجحون مهندسين
للدولة متمرنين، ثم يرسمون طبقا للتنظيم الجارى
به العمل ويعينون تبعا لاحتياجات المصلحة.

المادة 13 : كل مترشح لم يقدم عذرا مقبولا
أو لم يلتحق بمنصبه بعد شهر على الاكثر من
اشعاره بالتعيين يفقد الاستفادة من الامتحان
(الا فى حالة القوة القاهرة).

المادة 14 : ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 23 ربيع الثانى عام 1405
الموافق 15 يناير سنة 1985.

وزير التعمير والبناء
والاسكان

عبد الرحمن بلعياط
المدير العام للوظيفة
العمومية

كمال العلمى